المبحث الثالث: العلاقة المتبادلة بين اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية

أولاً: مفهوم التنمية البشرية وتطورها:

أختلفت التعاريف حول مفهوم التنمية البشرية (Human Development) والتي تمثل رأس المال البشري (Human Capital)، عندما أكتشف الاقتصادي الاميركي (تيودور شولتز) في الخمسينات والستينات من القرن الماضي دور الخبرة والمهارات المكتبية نمو انتاجية العمل، ودور المؤسسات والبرامج التعليمية وغيرها في الانتاج ورفع انتاجية العاملين، وادى هذا التطور العلمي للعناية والاهتمام بالانسان وطاقاته لما له من دور في خدمة العملية الانتاجية.

وادى التعاون الاقتصادي الدولي في العقود الاخيرة من القرن العشرين الى نشوء توجه مستقل لدى المنظمات الدولية حول مفهوم تطوير الموارد البشرية (Human Resources) وهذا المفهوم هو أوسع وأشمل من مفهوم راس المال البشري على الرغم من وجود صلة مباشرة بينهما، وكلا المفهومين يصبان في التنمية البشرية والتي تهدف الى معالجة المشكلات المتعلقة بالقضايا الديموغرافية والبطالة والعناية الصحية والتغذية والسكن والتوسع العمراني والبيئة والتعليم والتدريب المهني.

وقد جاء عن اعلان حقوق الانسان في التنمية ضمن مادته الاولى عام 1988 ان التنمية البشرية عرفها بانها (حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف) واكد على انه بموجب هذا الحق يمكن لكل انسان المشاركة والاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بهذه التنمية. وفي ما ذكره بان هذا الحق غير قابل للتصرف يعود الى ان اليات التنمية البشرية لا تستند الى مرجعية قانونية دولية ومفاهيمية واضحة يمكن الرجوع اليها في تشخيص عناصر حقوق التنمية البشرية وبالتالي يجعل التنمية في وضع ساكن، وان عدم اضفاء صفة الحق على المسار التنموي يفقده عنصر الالتزام الدولي [i].

وعرفت التنمية البشرية بانها (أحد الوسائل الضرورية التي تساهم في تحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في مختلف جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية) [ii].

ان التنمية البشرية ما هي الا وسيلة تهدف الى تهيئة الظروف الملاءمة للانسان لتطوير نفسهُ وتنمية قدراته العقلية والبدنية. ان مفهوم التنمية البشرية لا ينطلق من قاعدة إنموذج سبق انما يتغذى من اهداف المجتمع البعيدة المدى، وهذا يفرض بدوره استمرارية التطور والتطوير لمكونات النهج أنسجاماً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحصل في المجتمع.

ونهج التنمية البشرية وابعادها يتضمن مجموعة من الخيارات والمرتكزات اذ تمثل الخيارات تطلعات البشر ومستحقاتهم في الحياة، اما المرتكزات فهي الترجمة الحقيقية لهذه الخيارات اذ تترجم الى برامج عمل تظهر كيفية تحقيق هذه التطلعات المنشودة، وهناك جدول يوضح الخيارات والمرتكزات التي تكون نهج التنمية البشرية [iii].

الجدول رقم (3): نهج التنمية البشرية.

الخيارات		**المرتكزات**	
الأساسية	**المساندة**	**الأساسية**	**المساندة**
حياة طويلة	الحرية	المساواة	الانتاجية
التعلم والمعرفة	حقوق الانسان	التمكين	تجنيس التنمية
مستوى معيشي لائق	الكرامة الانسانية	الاستدامة	المشاركة
		التضامن الاجتماعي	الحاكمية
		الامن	

لتفضيل كلا الجانبين، اذ يتضمن الجانب الاول الخيارات والتي تقسم على:

1- الخيارات الاساسية: وهذه الخيارات تنبع من القدرات البشرية وتعززها ويكمن هدف التنمية البشرية في جعل الانسان يعيش حياة لائقة من خلال تمكينه مادياً عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي وضمان توفير عمالة منتجة من اجل الحصول على الدخل، كذلك تجعل الانسان مدركاً عقلياً حيوية التعلم والمعرفة، ولتوفير حياة طويلة عن طريق الاهتمام بالصحة.

2- الخيارات المساندة: ويذكر الكاتب في هذا الشأن بان هذه الخيارات موجودة فقط على الورق اذ تجدنا امام تحديات بالغة في التوصل الى قناعات مشتركة وآليات فاعلة تحولها من مستوى التجريد الى حيز التجسيد، وبالتالي فهي تعد محنة للبشر في حالة عدم تطبيقها [iv].

3- المرتكزات الاساسية والتي تشمل على [v]:

أ- التمكين: ويقصد بالتمكين قدرة الافراد على تغيير وتطوير أنفسهم وتوسيع قدراتهم وهذا يتطلب انفتاح لآفاق حريتهم وبالتالي يعتمد على مستوى قدراتهم وتجعل الافراد يتحولون من منتفعين الى مشاركين في عملية خلق وزيادة قدراتهم ومنظمات المجتمع المدني تبدي أهتماماً خاصاً في هذا المجال.

ب- المساواة: ويقصد به العدالة في بناء القدرات واتاحة الفرص المتكافئة للجميع، ولا يشمل فقط الدخل المادي بل يشمل كل العناصر المادية والمعنوية والاجتماعية والقومية واي عوامل اخرى.

جـ- الاستدامة: أي العمل على توفير كل المستلزمات البيئية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص التنمية للاجيال الحالية والمستقبلية ومنع أي تراكمات تتحملها الاجيال القادمة مثل الديون المالية التي تنشأ عن طريق القروض الخارجية والمحلية طويلة الاجل والديون الاجتماعية والتي تتولد من الاهمال في استثمارات القدرات البشرية وكذلك الديون الناشئة عن نضوب الموارد الطبيعية غير القابلة للاسترداد او تلوث البيئة.

د. التضامن الاجتماعي: ويقصد به قيام الافراد بالمشاركة والتعاضد فيما بينهم في ادارة شؤون الحياة وهذا الامر يساهم في تعميق الشعور بالانتماء ومنها تبرز بوضوح العلاقة بين التنمية البشرية والثقافة اذ ان الشعور بالتعاضد والتضامن الاجتماعي ينبع من الثقافة والقيم والمعتقدات التي تشكل السلوك الفردي تجاه التنمية البشرية.

4- المرتكزات المساندة: وهي تضمن كل من

أ- الانتاجية: تضمن المشاركة الكاملة في عملية توليد الدخل وتحتوي على بعدين:

الاول نوعي في العطاء: ويأتي تأكيداً لكفاءة وفاعلية الانتاجية كعنصر حيوي في تعزيز النمو الاقتصادي الذي يمثل الشرط الضروري لتحقيق التنمية البشرية. اما الثاني حق الانتماء: ويمثل المشاركة في عملية بناء بشري اجتماعي انطلاقاً نبدأ من العملية الانتاجية التي تهدف الى تغطية مرتكزات التقدم في المجتمع.

ب- عدم تساوي التنمية بين الجنسين: ويقصد به التفاوت بين الجنسين في تحقيق التنمية، وهناك اختلاف في فرص العمل بين الجنسين فتلاحظ ان المرأة على الرغم من ان الابواب انفتحت امامها في مجالات التعليم والصحة الا ان ابواب الفرص الاقتصادية والاجتماعية لم تفتح مما يجعل مركزها متدني في المجتمع وهذا يتطلب من السلطات الحكومية اجراء اصلاحات في السياسات واتخاذ اجراءات هادفة وفاعلة في هذا الشأن.

جـ- المشاركة: ويقصد بالمشاركة المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار الذي يتعلق بحياة الافراد وشؤون المجتمع ومستقبله ويتضمن عملية صنع القرار تكوين القرار واتخاذ القرار ويفوق مجال المشاركة في تكوين القرار، مجال المشاركة في اتخاذه فالتنمية هي من صنع الناس.

د- الحاكمية: أي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية لتسيير شؤون البلد. وهذا ما يتبع في منهج التنمية البشرية المستدامة [vi].

لقد اكدت نظرية النمو الجديدة على ان العامل الذي يزيد الانتاجية ليس خارجياً بل داخلي وهو عامل مرتبط بسلوك البشر المسؤول عن تراكم انتاجية عوامل الانتاج والتقنية. فقد أكدت هذه النظرية على دور العامل البشري في تحقيق النمو الاقتصادي وأخذت نظريتين لتحقيق ذلك هما [vii]:

أ- نظرية رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية (Human Resources Development) وهي الأكثر شيوعاً.

ب- نظرية البحث والتطوير (Research and Development).

أ- بالنسبة لنظرية تنمية الموارد البشرية تظهر هذه النظرية كيف ان التعليم يزيد من انتاجية البشر وقدراتهم الابداعية بما فيها على الصعيد الانتاجي وذلك عن طريق خلق فرص جديدة أفضل لعملية الانتاج.

وان الارتقاء بالتعليم يؤدي الى زيادة كفاءة عوامل الانتاج الاخرى بسبب تحسن مستوى العامل باعتباره عنصر من عناصر الانتاج وان تحسن كفاءة العامل يعوض انخفاض انتاجية رأس المال المادي بسبب استمرار تراكمه (كما تشير نظرية الانتاجية الحدية).

كذلك قدمت هذه النظرية تفسير للتعامل بين الدول المتقدمة والفقيرة وكيف الدول الفقيرة تخلفت عن اللحاق بركب الدول المتقدمة لعدة أسباب منها:

1- فشلت في توجيه استثمار كاف في رأس المال البشري والذي يؤدي الى تحسين الانتاجية ويمكّن القوى العاملة من تطبيق التقنيات الحديثة.

2- افتقدت هذه الدول الموارد اللازمة من مصادرها المتمثلة في الادخار المحلي او التمويل الخارجي والعديد من هذه الدول حرمت من هذه الموارد تحت ضغط عبء خدمة ديونها او هروب رووس الاموال.

ب- أما نظرية البحث والتطوير: وتتضمن هذه النظرية جملة من الاعتبارات هي:

1- ان تأثير رأس المال البشري مهم ولكنه غير مباشر.

2- يتجه لدور البحث والتطوير فان النمو الاقتصادي على المدى الطويل يصبح اكثر وضوحاً.

3- تحسن في انتاجية المؤسسات التي تستثمر فيه اعتماداً على البحث والتطوير.

4- تؤدي الى حدوث وفورات نتيجة للاثار الايجابية للاختراعات التي يخلقها البحث والتطوير.

وخلاصة ذلك يتطلب من الحكومات السياسية توفير البيئة الملائمة لتهيئة افراد المجتمع عن طريق تدريبهم وتوفير وسائل ومستلزمات العيش الرغيد وتوفير الصحة والتعليم فضلاً عن توفير مراكز التدريب والحث على البحث والتطوير وتوظيف العلاقات الاجتماعية من اجل تعزيز فاعلية رأس المال الاجتماعي.

(1) باسيل يوسف، حقوق الانسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، العراق، 2000، ص54-57.
(2) د. منصور احمد منصور، قراءات في تنمية الموارد البشرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1976، ص194.
(3) باسل البستاني، جدلية نهج التنمية المستدامة، منابع التكوين ومواقع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009، ص65.
(1) د. باسل البستاني، مصدر سابق، ص67.
(1) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بيت الحكمة – العراق، 2009، ص19.
(1) د. باسل البستاني، مصدر سابق، ص67.
(1) د. باسل البستاني، مصدر سابق، ص45.